الأمم المتحدة
مفوضية الاتحاد الأفريقي
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء
للجنة الخبراء

الاجتماع الثامن

الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ومؤتمر
الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

أبيدجان، كوت ديفوار
21 – 24 آذار /مارس 2013

Distr.: General
E/ECA/COE/32/16
AU/CAMEF/EXP/16 (VIII)
8 March 2013
Arabic
Original: English

تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا

1 - تضطلع الجماعات الاقتصادية الإقليمية حالياً بأنشطة وبرامج متنوعة في العديد من مجالات التكامل. ويهدف التقرير الحالي إلى الوقوف على التقدم المحرز في مجالات التكامل الرئيسية، مثل التجارة، وتشجيع الاستثمار، والهياكل الأساسية، وحرية حركة الأشخاص، وتقارب الاقتصاد الكلي، والزراعة والأمن الزراعي، والسلام والأمن، والشؤون الاجتماعية، والسياحة، والصناعة والتخطيط، والرصد والتقييم. وفي هذا الصدد، يقدم التقرير تحليلاً للتقدم المحرز والتحديات والآفاق المستقبلية لكل من القطاعات المذكورة أعلاه. ويقيّم هذا التقرير أيضاً حالة التكامل على الصعيد القاري، وخصوصاً على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق ببرامج ومبادرات التكامل الرئيسية للاتحاد الأفريقي. وفي الختام، يلقَى الضوء على عدد من أفضل الممارسات والتجارب في ميدان التكامل الإقليمي في أفريقيا، بما في ذلك مبادرة منطقة التجارة الحرة للترتيب الثلاثي الأطراف التي تضم جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الافريقي (كوميسا). وفي هذا الصدد، ينظر التقرير في التقدم الذي تحقق في عملية التفاوض الثلاثي الأطراف، بالإضافة إلى تنفيذ مختلف البرامج المتفق عليها.

ألف - حالة التكامل في الجماعات الاقتصادية الإقليمية

2 - تشغل البلدان الأفريقية، باعتبارها كتلة اقتصادية، مرتبة متدنية للغاية في التيار العالمي السائد. فالقارة الأفريقية موطن لـ14 في المائة من سكان العالم؛ بيد أنها لا تمثل سوى أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ولا تتلقى سوى 3 في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي. وفيما يتعلق بتجارة السلع العالمية، تشكل القارة 1.8 في المائة فقط من الواردات و3.6 في المائة من الصادرات. وهذه المعدلات منخفضة أكثر في قطاع الخدمات، حيث تبلغ 1.7 في المائة و1.8 في المائة من الواردات والصادرات على التوالي. وإذا تطلعنا إلى ما هو أبعد من الترتيب العام السلبي نسبياً، نجد أن الوضع متفاوت إلى حد كبير إذا أخذنا كل بلد على حدة. والتجارة بين البلدان الأفريقية التي يبلغ مجموعها حوالي 12 في المائة، تعتبر منخفضة مقارنة بما تحققه كل من أوروبا (60 في المائة)، وأمريكا الشمالية (40 في المائة)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (30 في المائة). وحتى إذا ما أخذنا في الحسبان التجارة غير الرسمية العابرة للحدود في أفريقيا، فمن غير المرجح أن يتعدى مستوى التجارة بين البلدان الأفريقية نسبة 20 في المائة، وهي نسبة لا تزال أقل من النسبة التي تسجلها الأقاليم الكبرى الأخرى في العالم.

3 - وتتفاوت السرعة التي تعمل بها كل جماعة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية التي يعترف بها الاتحاد الأفريقي، والتي تشكل ''ركائز'' الجماعة الاقتصادية الأفريقية، على تنفيذ معاهدة أبوجا. فجماعة شرق أفريقيا هي الأكثر تقدماً، حيث أطلقت سوقها المشتركة في عام 2010. وأطلقت الكوميسا اتحادها الجمركي في حزيران/ يونيه 2009. وأحرزت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) تقدماً في بناء مناطق التجارة الحرة لديهما، وهما تخططان لإطلاق اتحاديهما الجمركيين في عامي 2013 و2015 على التوالي. وأطلقت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا منطقة التجارة الحرة الخاصة بها في عام 2004، إلا أنها تواجه تحديات جسيمة على صعيد التنفيذ الفعلي. وتتسم مسيرة كل من اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول تجمع الساحل والصحراء والهيئة الحكومية الدولية

المعنية بالتنمية (إيغاد)، بالبطء، فجميع هذه الهيئات لم تتجاوز بعد طور التعاون بين الدول الأعضاء.

إزالة الحواجز غير التعريفية

4 - تواجه الجماعات الاقتصادية الإقليمية أيضاً، بجانب مشاكل تنفيذ مناطق التجارة الحرة المتفق عليها، مسألة الحواجز غير التعريفية التي تعترض التجارة. وتسلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية نُهُجاً مختلفة في التعامل مع تلك الحواجز. فقد اعتمدت الجماعات الثلاث المكوِّنة للترتيب الثلاثي الأطراف برنامجاً واحداً لإزالة الحواجز غير التعريفية، وهو عبارة عن نظام حاسوبي يستخدمه أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء للإبلاغ عن تلك الحواجز، وكذلك لرصد عمليات إزالتها. وكونت الإيكواس لجان وطنية لمعالجة مشاكل الحواجز غير التعريفية، وأنشأت مكاتب لتلقي الشكاوى على الحدود. إلا أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى لم تشرع بعد في تأسيس نظم من هذا القبيل.

إنشاء النقاط الحدودية الشاملة

5 - تمثل النقاط الحدودية الشاملة إحدى أهم أدوات تيسير التجارة. وتستخدم هذه النقاط لخفض فترات التأخير عند المعابر الحدودية الواقعة على ممرات النقل الرئيسية في الإقليم، إلى أدنى حد ممكن. والتأخير غالباً ما يكون نتيجة لتدني مستوى المرافق، والعمليات اليدوية، والإجراءات الطويلة وغير المتوائمة، وسوء حركة المرور. ووفقاً لمفهوم النقاط الحدودية الشاملة، تتوقف حركة المرور بأكملها مرة واحدة فقط في كل اتجاه من اتجاهات السفر، مما يسهل تسريع حركة الأشخاص والبضائع، ويمكّن موظفي مراقبة الحدود في الدولتين المعنيتين من إجراء تفتيش مشترك. واستُخدم هذا المفهوم للمرة الأولى في نقطة شيروندو الحدودية بين زمبابوي وزامبيا، وأثبت نجاحه. ويجري حالياً اعتماده على نطاق واسع في مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل الكوميسا، وجماعة شرق أفريقيا، والإيكواس، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

سياسات التنافس وتشجيع الاستثمار

6 - لم يضع سوى عدد محدود من الجماعات الاقتصادية الإقليمية سياسات لإدارة التنافس، والجماعات المعنية هي في الغالب إما تلك التي أنشأت اتحاداً جمركياً أو سوقاً مشتركة أو هي في طور الانتقال إلى تلك المرحلة. فقد أُنشئت وكالة إقليمية للاستثمار تابعة للكوميسا ومقرها في القاهرة، مصر. وتتولى هذه الوكالة دور تنسيق أنشطة وكالات ترويج الاستثمار الوطنية التابعة للكوميسا وتعزيزها. وعقدت الكوميسا أربعة منتديات للاستثمار، بغرض الترويج لمنطقة الكوميسا كوجهة للاستثمار، وخلق روابط تجارية بينها وبين الجهات الفاعلة الأخرى. ويوجد لدى جماعة شرق أفريقيا قانون نموذجي للاستثمار. ويجري وضع خطط لتحويله إلى تشريع/ بروتوكول يروج لجماعة شرق أفريقيا كوجهة للاستثمار.

7 - يمثل مجلس الأعمال التجارية لمنطقة شرق أفريقيا الهيئة العليا لرابطات الأعمال التجارية في القطاع الخاص في بلدان شرق أفريقيا الخمسة (أوغندا، بوروندي، جمهورية تنزانيا الاتحادية، رواندا، وكينيا). وقد أصدر المجلس دليل أعمال شرق أفريقيا الذي هو الدليل التجاري الأول والأكثر شمولاً في شرق أفريقيا. وانتهت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من وضع اللمسات الأخيرة لبروتوكول خاص بالتمويل والاستثمار في عام 2006، دخل حيز النفاذ في نيسان/ أبريل

2010. وتعمل الإيكواس في ثلاثة مجالات هي: إنشاء سوق مشتركة للاستثمار، وتشجيع الاستثمار وتكامل الأسواق المالية. وتعمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على وضع استراتيجية إقليمية لتشجيع الاستثمار وإنشاء صندوق ضمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الهياكل الأساسية

النقل البرّي

8 - أجرت بلدان الكوميسا إصلاحات في مجال إدارة وتمويل قطاع الطرق، لكفالة تأمين صيانة وإدارة الأرصدة الحالية والمتزايدة من الهياكل الأساسية للطرق. وأنشأت معظمها صناديق للطرق ووكالات لتطوير الطرق من أجل الحفاظ على شبكتي الطرق الإقليمية والوطنية على حد سواء. ومن بين هذه البلدان: إثيوبيا، وأوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسودان، وكينيا، وملاوي. والمصدر الرئيسي لتمويل صيانة الطرق البرية هو ضريبة الوقود، بينما يجري تمويل بناء الطرق أو إصلاحها من مخصصات الميزانية الحكومية، والاقتراض من مصارف وصناديق التنمية، والأموال القادمة من الشركاء المتعاونين.

9 - أنشأت الإيكواس لجان وطنية معنية بالنقل البري وتيسير المرور العابر، تضم في عضويتها ممثلين عن جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص في مجال التجارة وتيسير النقل في الدول الأعضاء كافة، وذلك لضمان التدفق الحر للتجارة والنقل. وتقوم الإيكواس حالياً بتنسيق برنامج متعدد البلدان للطرق السريعة وتيسير النقل، بين نيجيريا والكاميرون (ممر باميندا - إنوغو البري) يموّله مصرف التنمية الأفريقي. كما تقوم ببناء ثلاثة جسور رئيسية في سيراليون (سيوا ووانجي وموا). وتضطلع اللجنة أيضاً بتطوير ممر النقل البري الذي يربط بين أبيدجان ولاغوس من خلال برنامج أبيدجان - لاغوس لتيسير التجارة والنقل. ويشمل البرنامج إعادة تأهيل أجزاء من طرق في غانا وبنن وتوغو.

10 - وفيما يتصل بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إيغاد فعلى الرغم من أنه يجري التعامل مع مشاريع النقل على مستوى ثنائي الأطراف، فقد واصلت الهيئة مساعيها لحشد التأييد والتمويل للمشاريع التالية:

- ممر نيروبي - أديس أبابا (طريق إيسولو - مويالي - أديس أبابا البرّي): وتتفاوت درجات إنجاز أجزاء الطريق ما بين مراحل التنفيذ، والشراء، والبناء وإعادة التأهيل؛ ويقوم مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي بتمويل الطريق؛
- ممر كمبالا - جوبا: قطاع نيمولي - جوبا تحت الإنشاء في جنوب السودان؛ وقطاع غولو - نيمولي (أوغندا) قيد إجراءات الشراء؛
- ممر بربرا (أرض الصومال إثيوبيا): دراسة الجدوى وخدمات التصميم الهندسي المفصّل هي قيد إجراءات الشراء؛
- ممر جيبوتي - أديس أبابا: الجزء المتبقي الخاص من طريق أرتا - غيليلي في جيبوتي قيد إجراءات الشراء.

11 - وحددت جماعة شرق أفريقيا خمسة ممرات رئيسية داخل منطقة الجماعة يبلغ طولها الإجمالي 12000 كم، تشكل أولوية استراتيجية وتتطلب إعادة تأهيل وتحديث لاستكمال شبكة الطرق في المنطقة. وتتضمن أهم الإنجازات التي تحققت حتى الآن ما يلي:

- دراسات جدوى وتصميم مفصّل لطريق أروشا - هوليلي- تافيتا وطريقي ماليندي- لونغا لونغا وتانغا- باغامويو؛
- دراسة أولية عن قدرات المقاولة لدى هيئات الهندسة المدنية في شرق أفريقيا؛
- مراجعة حسابات الخدمات الاستشارية لمشروع تشييد طريق أروشا - نامانغا - نهر آتي؛
- دراسة بشأن استراتيجية النقل في شرق أفريقيا، وبرنامج تنمية قطاع الطرق الإقليمي ومشروع تيسير النقل في شرق أفريقيا.

12 - يشمل التقدم المحرز في مجال تنفيذ الخطة الرئيسية التوافقية المعنية بالنقل في وسط أفريقيا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومشاريعها ذات الأولوية، تنفيذ مشروع الطريق السريع فوغامو- دوسالا- دوليسي (الغابون- الكونغو)، ووضع مشروع طريق ويسو- سانغمليما ومشروع تيسير النقل الخاص بممر برازافيل- ياوندي البرّي.

النقل بالسكك الحديدية

13 - تستند العديد من المشاريع الجديدة لتطوير السكك الحديدية الجاري العمل فيها حالياً في أفريقيا إلى إطار اتحاد السكك الحديدية الأفريقية الذي يدعو إلى بناء خطوط سكك حديدية تلتزم بالتباعد المعياري بين القضبان. وتشمل الطرق البرية المخطط لتطويرها في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في إطار نهج الممرات المعتمد، وصلة السكة الحديدية لجيبوتي وإثيوبيا وجنوب السودان والسودان التي تبدأ من جيبوتي وتنتهي في جوبا؛ ووصلة السكة الحديدية التي تربط كينيا وجنوب السودان وإثيوبيا بدءاً من ميناء لامو وانتهاء في جوبا، مع وصلة لشبكة إثيوبيا/جيبوتي من خلال موياليي؛ وسكة حوض نهر كاغيرا الحديدية التي تربط تنزانيا ورواندا وبوروندي، بدءاً من إيساكا، التي قام مصرف التنمية الأفريقي بتمويل دراسة الجدوى الخاصة بها.

14 - وقد قررت كل من إثيوبيا، وجيبوتي، والبلدان الخمسة الأعضاء بجماعة شرق أفريقيا تطوير شبكات للسكك الحديدية وفقاً للتباعد المعياري للقضبان بدلاً من شبكات السكك الحديدية ذات التباعد الضيق. ويتمثل المشروع الإقليمي الرئيسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تمديد خط السكة الحديدية ليكيتي- فرانسفيل بين غابون والكونغو.

النقل الجوي

15 - وفيما يتعلق بالنقل الجوي، يجري تنفيذ مبادرات وبرامج عديدة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ونُقِلت وكالة الإشراف على السلامة والأمن في الطيران المدني إلى مقرها الدائم في أنتيبي، أوغندا. وتركز الإيكواس على تنفيذ إعلان ياموسوكرو بشأن تحرير الوصول إلى أسواق النقل الجوي في أفريقيا من خلال إنشاء هيئة الإيكواس لإطار قانوني مشترك للنقل الجوي للدول الأعضاء في الإيكواس في شباط/فبراير 2012. وجميع البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تغطيها مشاريع مختلفة في إطار برامج التنمية التعاونية للسلامة التشغيلية واستمرار صلاحية الطائرات للطيران. الذي تنفذه المنظمة الدولية للطيران المدني. واعتمد الوزراء المسؤولون عن الطيران المدني أيضاً قانون الطيران المدني لوسط أفريقيا في بوجمبورا في 11 حزيران/يونيه 2012.

الطاقة

16 - انخرطت الكوميسا مؤخراً في برنامج طاقة يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات تنمية الطاقة والتجارة وبناء القدرات. واعتمدت الكوميسا أيضاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 إطار الكوميسا النموذجي لسياسات الطاقة. وتم تطوير قاعدة بيانات مرجعية عن الطاقة المتجددة لإقليم الكوميسا. وتأسس مجمع الطاقة لشرق أفريقيا في عام 2005، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، أصبح المجمع مؤسسة متخصصة تابعة للكوميسا تعمل على تحسين الترابط البيني في مجال الطاقة في الإقليم وفي باقي أفريقيا. واعتَمد مجمع الطاقة بدوره خارطة طريق استراتيجية لعام 2025 وتصميماً للسوق الإقليمية. وتم أيضاً وضع خطة رئيسية للطاقة الإقليمية ورمز للشبكة كما جرى تأسيس هيئة تنظيمية مستقلة.

17 - واستُكملت خطة الطاقة الرئيسية لشرق أفريقيا في أيار/مايو 2011 وجرت الموافقة عليها من قبل المجلس القطاعي للطاقة التابع لجماعة شرق أفريقيا في حزيران/ يونيه 2011. وتحدد خطة الطاقة الرئيسية برنامجاً لتوليد ونقل الطاقة بأقل تكلفة لتلبية احتياجات الإقليم للكهرباء للفترة 2013 - 2038. ووُضعت خطة الطاقة الرئيسية بالتزامن مع رمز للترابط البيني يحكم تصميم نظام نقل الطاقة والاحتياجات التشغيلية للربط البيني الإقليمي. وواصل مجمع الطاقة لغرب أفريقيا جهوده لتحديث الخطة الرئيسية للإيكواس للإنتاج والتوزيع، التي اعتُمدت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011. ونسق المجمع التدابير المعتزم القيام بها في إطار برنامج الطوارئ لمدينتي بيساو وكوناكري. ودخلت هيئة الإيكواس التنظيمية الإقليمية للكهرباء فعلياً طور التشغيل لإنشاء سوق كهرباء إقليمية في كانون الثاني/ يناير 2011. وأنشأت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نيسان/أبريل 2003، مجمع الطاقة لوسط أفريقيا الذي أصبح وكالة متخصصة تابعة للجماعة. ومن أهم الإنجازات التي حققها المجمع، التقدم المحرز نحو تنفيذ مشروع إنغا للطاقة الكهرمائية.

حرية حركة الأشخاص

18 - فيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص، أُحرزت نتائج ضخمة في بعض الأقاليم مثل الإيكواس، وجماعة شرق أفريقيا، واتحاد المغرب العربي؛ بيد أن بعض الجاعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتجمع الساحل والصحراء، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والكوميسا، لا تزال تواجه تحديات في هذا المجال. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك بعض العقبات التي تبطئ بل تقوض عملية التكامل. وفي هذا الصدد، تواجه حرية حركة الأشخاص عدداً من المشاكل، بما في ذلك المشاكل المرتبطة بالهياكل الأساسية، وخصوصاً في مجال النقل البري، مثل العدد الكبير جداً لحواجز الطرق التي تضعها قوات الأمن، وكذلك الحواجز غير القانونية وانعدام الأمن على الطرق. وعادة ما تشير البلدان إلى الأمن باعتباره السبب الرئيسي لتأخير تنفيذ المقررات بشأن حرية حركة الأفراد التي اتُخِذت على المستوى الإقليمي.

التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي

19 - تمر الجماعات الاقتصادية الإقليمية بمراحل مختلفة من التكامل في تنفيذ برامج التعاون النقدي. فقد وضعت الكوميسا إطاراً متعدد الأطراف للمراقبة الضريبية؛ واعتمدت خطة لتنمية

النظام المالي واستقراره؛ وصممت إطاراً لتقييم استقرار النظام المالي. وأنشئ أيضاً معهد النقد التابع للكوميسا في عام 2011 في نيروبي، كينيا، للاضطلاع بالأعمال التحضيرية لتنفيذ جميع مراحل برنامج التعاون النقدي للكوميسا. وفعّلت الكوميسا أيضاً النظام الإقليمي للمدفوعات والتسويات. ويجري حالياً العمل التحضيري للانتقال إلى الاتحاد النقدي لمنطقة شرق أفريقيا. وبلغت مفاوضات بروتوكول الاتحاد النقدي لمنطقة شرق أفريقيا مراحل متقدمة. وأوشك استعراض لمعايير التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي لمنطقة شرق أفريقيا على الانتهاء. ووفقاً لخارطة الطريق التي اعتمدتها الإيكواس، من المخطط إطلاق منطقة نقدية ثانية بحلول عام 2015، وإدماجها مع منطقة الجماعة المالية الأفريقية لتكوين منطقة نقدية أكبر بحلول عام 2020.

الزراعة والأمن الغذائي

20 - وللتعجيل بتنفيذ السياسة الزراعية للإيكواس، اعتمد مجلس الوزراء بعض اللوائح الاستراتيجية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، تم إعداد واعتماد خطة استراتيجية لتنمية قطاع المواشي. ويشكل ذلك جانباً هاماً من السياسة الزراعية للإيكواس في قطاع الموارد الحيوانية على المستويين الوطني والإقليمي.

21 - ويمثل التحالف من أجل التجارة السلعية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وكالة متخصصة تابعة للكوميسا. ومن جانبها، تواصل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي رصد وتنفيذ إعلان دار السلام بشأن الزراعة والأمن الغذائي، فضلاً عن أولويات الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية المعنية، بالأمن الغذائي والموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، تقوم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإنشاء شبكة سلامة البذور التابعة لها، والتي ترمي إلى تيسير إنشاء سوق إقليمية للبذور. وتقوم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كذلك بتيسير اعتماد نظام متناسق للبذور في جميع الدول الأعضاء في الجماعة. ووضعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) برنامجاً إقليمياً لإدارة مخاطر الكوارث، والهيئة الآن بصدد البدء في إنشاء صندوق إقليمي لحالات الكوارث ووضع خريطة وأطلس للمخاطر الرئيسية المسببة للكوارث في منطقة الإيغاد. ووُضِعت خطة عمل بشأن الأمن الغذائي في جماعة شرق أفريقيا للفترة 2011 - 2012، وافق على تنفيذها مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا في نيسان/أبريل 2011. وقد اتخذت جماعة شرق أفريقيا عدة مبادرات لتيسير وتسريع تنمية القطاع الزراعي. وتنفذ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا برنامجاً إقليمياً للأمن الغذائي وسياسة زراعية مشتركة.

باء - التقدم المحرز على الصعيد القاري

برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا

22 - على الصعيد القاري، يتضمن برنامج تطوير الهياكل الأساسية إطاراً لتلبية الطلب في مجال الهياكل الأساسية لكل قطاع من القطاعات حتى عام 2040 (2020 بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). ويتضمن الإطار أيضاً عناصر تتناول الثغرات والاختناقات المتوقعة في الهياكل الأساسية وفقاً لتوقعات العرض والطلب، وعدم الكفاءة المؤسسية، والخيارات المتاحة للتعرف على المشاريع، وإعدادها وتمويلها. ويستند البرنامج إلى أهداف قصيرة ومتوسطة الأجل تستمر حتى عامي 2020 و2030، بجانب توقعات طويلة الأجل لتلبية الاحتياجات حتى عام 2040. وأدرجت قائمة المشاريع والبرامج المتعلقة بالتنفيذ على المدى القصير في خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وتقدر حالياً تكلفة برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا بأكثر من 360 بليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تبلغ مجمل التكاليف الرأسمالية لإنجاز خطة العمل ذات الأولوية في الفترة من عام 2012 إلى عام 2020 حوالي 68 بليون دولار أمريكي أي 7.5 بليون دولار أمريكي تقريباً سنوياً للسنوات التسعة القادمة. ولا يزال حشد الأموال لتنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا يشكل تحدياً.

برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا

23 - أُحرز تقدم كبير في تنفيذ الأهداف التي تضمنها إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، المتمثلة في تخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من ميزانية القطاع العام السنوية للزراعة وتحقيق 6 في المائة على الأقل من النمو سنوياً في قطاع الزراعة. وتبين إحصاءات حديثة أن 9 بلدان تميزت عن غيرها ببلوغ أو تجاوز هدف 10 في المائة. وتنفق تسعة بلدان أخرى ما بين 5 و 10 في المائة، بينما كرّست 29 بلداً أقل من 5 في المائة من إجمالي ميزانياتها للزراعة. وازداد عدد البلدان التي وقّعت على اتفاقات برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا ليصل إلى 29 بلداً. أنهت 21 منها صياغة خطط الاستثمار القطرية التي تستند إلى برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، والتي استُعرضت أيضاً بشكل مستقل.

المؤسسات المالية الأفريقية

24 - يعمل الاتحاد الافريقي على نحو وثيق مع رابطة المصارف المركزية الأفريقية لوضع استراتيجية مشتركة لتأسيس المصرف المركزي الأفريقي. ومن المتوقع أن تقدَّم الاستراتيجية للاجتماع المشترك لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في آذار/مارس 2013 للنظر فيها، توطئة لرفعها لاحقاً لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في تموز/يوليه 2013 لاعتمادها.

25 - وأكملت اللجنة التوجيهية لصندوق النقد الأفريقي عملها بشأن البروتوكول والنظام الأساسي المؤسسين للصندوق. ونُظر مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في البروتوكول في كانون الثاني/يناير 2011 وأوصى بأن يجري استعراضه من قبل وزراء العدل قبل اعتماده. وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع صندوق النقد الدولي لاستعراض النص قبل تقديمه لخبراء الدول الأعضاء للنظر فيه في شباط/فبراير 2013، ومن ثم إلى مؤتمر وزراء المالية المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/مارس 2013. ومن المتوخى أن يُرفع النص النهائي إلى مؤتمر قمة تموز/ يوليه 2013 لاعتماده.

الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا

26 - إن استخدام إحصاءات عالية الجودة، وموثوقة، وقابلة للمقارنة أمر لا غنى عنه لأي عملية للرصد والتقييم. وفي هذا الصدد، اعتمد رؤساء الدول والحكومات في شباط/فبراير 2009 الميثاق الأفريقي للإحصاءات، الذي يحث مقدمي البيانات الإحصائية ومنتجيها ومستخدميها على التعاون بشكل أوثق وأكثر فعالية من أجل النهوض بجودة المعلومات الإحصائية وفائدتها. وحتى اليوم، وقّع 22 بلداً على الميثاق، في حين لم يصدق عليه سوى 6 بلدان. واعتمد رؤساء الدول والحكومات استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا في تموز/يوليه 2010، وهي حالياً قيد التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المعنيين.

إنشاء منطقة تجارة حرة قارية وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية

27 - اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، خلال دورته الثامنة عشرة المنعقدة في يومي 29 و 30 كانون الثاني/يناير 2012 في أديس أبابا، إثيوبيا، الذي تناول موضوع ''تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية''، مقرراً وإعلاناً يعكسان التزاماً سياسياً قوياً من جانب الزعماء الأفريقيين بالتعجيل بتكامل السوق القارية وتعميقها. واتفق رؤساء الدول والحكومات على خارطة طريق لإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول عام 2017، كتاريخ إرشادي. وأثناء الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون مقرراً يسلط الضوء على الإنجازات الرئيسية التي تحققت بشأن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وخصوصاً التقدم المحرز في تفعيل لجنة التجارة الأفريقية الرفيعة المستوى، ونتائج مشاورات لجنة رؤساء الدول والحكومات السبعة حول التحديات التي تطرحها المستويات المنخفضة للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتدني الهياكل الأساسية، وعدم كفاية القدرات الإنتاجية، التي تحول دون التعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

برنامج الحد الأدنى للتكامل

28 - أعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي برنامج الحد الأدنى للتكامل بالتعاون الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وقد اعتُمِد البرنامج بوصفه ''إطاراً قارياً استراتيجياً دينامياً لعملية التكامل''. ووضعت المفوضية خطة عمل لتنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل اعتمدها المؤتمر الخامس للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل وأقرها رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر قمة

الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2012. وكُلّفت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتقدير احتياجات التمويل المطلوبة من أجل تنفيذ جميع الأنشطة والمشاريع المنصوص عليها في خطة عمل برنامج الحد الأدنى للتكامل. ويقدر مجمل تكاليف تنفيذ خطة عمل برنامج الحد الأدنى للتكامل بمبلغ 110,950 مليون دولار أمريكي. وتعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع استراتيجية تعبئة لخطة العمل، كما تعمل على إنشاء صندوق للتكامل.

جيم - بعض أمثلة أفضل الممارسات في مجال التكامل الإقليمي

29 - هناك عدد من الأمثلة لأفضل الممارسات في الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تحدث فارقاً جديراً بالذكر. فعلى صعيد التجارة ودمج الأسواق، على سبيل المثال، تنفذ الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حالياً، آلية إبلاغ ورصد على الإنترنت مصممة بحيث تمكّن العاملين في القطاعين الخاص والعام من تسجيل الشكاوى المتعلقة بتلك الحواجز. وحتى الآن، تم تسجيل 329 شكوى بشأن النظام، وتمت معالجة حوالي 227 حالة منها (أي 69 في المائة). وتواصل الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاثة أيضاً مساعيها النشطة فيما يتعلق بالترتيب الثلاثي الأطراف لمنطقة التجارة الحرة التي ستوحد مساحات أسواقها البالغ حجمها الكلي500 مليون شخص، موفرة بذلك منصة انطلاق وزخماً قويين نحو تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام 2017. ووقع رؤساء دول وحكومات الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاثة في مؤتمر القمة الثاني لدول الترتيب الثلاثي الأطراف، المنعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في 12 حزيران/يونيه 2011، إعلاناً بشأن إطلاق منطقة التجارة الحرة للترتيب الثلاثي الأطراف، واعتمدوا خارطة طريق لإنشاء المنطقة فضلاً عن مجموعة مبادئ بشأن التفاوض والعمليات وإطار مؤسسي. وتشمل منطقة التجارة الحرة للترتيب الثلاثي الأطراف ثلاث ركائز هي تكامل الأسواق، وتطوير الهياكل الأساسية ، والتنمية الصناعية. وستتم مناقشة حرية حركة أرباب الأعمال في سياق منفصل. ويجري تشجيع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى على الانخراط في مساعي مشابهة لتوحيد أسواقها بغية المساعدة في المضي قدماً بالعملية نحو تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية والاتحاد الجمركي القاري والسوق الأفريقية المشتركة.

30 - وفيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص والحق في الإقامة، يُعتبر جواز السفر الإقليمي للإيكواس واحداً من أفضل الأمثلة لوثائق السفر الإقليمية المشتركة المستخدمة كوسيلة لتحسين حرية حركة الأشخاص. وهذا الجواز الذي يستخدم حالياً في السنغال والنيجر وبنن وغينيا وليبيريا، ويحمل شعار الإيكواس على غلافه الأمامي يمكن استخدامه للسفر دولياً. وبدأت رواندا، اعتباراً من 1 كانون الثاني/ يناير 2013، بإصدار تأشيرات الدخول عند الوصول لجميع مواطني أفريقيا. وفي جماعة شرق أفريقيا، تنفذ كينيا ورواندا اتفاقاً ثنائي الأطراف للسماح للمواطنين في أي من البلدين بالإقامة في البلد الآخر بحرية. وتلغي الاتفاقية أيضاً جميع رسوم تصاريح العمل. وتنفذ كينيا أيضاً اتفاقية مماثلة مع أوغندا.

نظم الدفع

31 - نظام الدفع (M-Pesa) هو عبارة عن خدمة مصرفية دون فروع مصرفية، مصممة بحيث تمكّن المستخدمين من إجراء المعاملات المصرفية الأساسية دون الحاجة للذهاب إلى البنك. وبوسع العملاء باستخدام هذا البرنامج إيداع وسحب الأموال من شبكة وكلاء تشمل موزعي الرصيد

الهاتفي ومنافذ البيع بالتجزئة، يعملون كوكلاء للمصرف. وتضم الخدمة أكثر من 10 ملايين مشترك وتجري أكثر من 2 مليون معاملة يومية يجري من خلالها التعامل بما يتجاوز 415 مليون دولار شهرياً من خلال المعاملات من شخص إلى شخص في كينيا وحدها. وتمثل الخدمة التي تستخدم نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إحدى أهم الممارسات الجيدة بالنسبة للنظم المالية الإقليمية التي تقدم خدمات مالية ميسورة وآمنة وفعالة للعاملين بالتجارة عبر الحدود، بما في ذلك السكان الذين لا يتعاملون مع المصارف والسكان الريفيين.

دال - الاستنتاجات والتوصيات

32 - تتباين وتيرة تحقيق عملية التكامل بتباين الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودولها الأعضاء. وقد أُحرز تقدمٌ ملحوظ على مختلف الصُعُد. ومع ذلك، فإن معالجة بعض القضايا الرئيسية الواردة في التوصيات التالية من شأنها أن تحدث فارقاً كبيراً في الدفع قدماً بخطة التكامل.

(أ) ينبغي أن تولي الدول الأعضاء الأولوية المناسبة لتعميم برامج ومشاريع التكامل الإقليمي المتفق عليها على المستوى الوطني، وأن تنفذها بدقة، وأن تراعي في هذا الصدد وجود حوار جماعي مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تعزيز التزامهما بالعملية؛

(ب) ينبغي تعزيز دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القيام بالرصد والتقييم الصارمين لعملية التكامل؛

(ج) هناك العديد من الممارسات الجيدة على مستوى القارة وهي في تزايد مستمر.وينبغي أن يكون للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية منصة لتبادل تلك الممارسات والاقتداء بها من أجل دفع عملية التكامل الإقليمي إلى الأمام؛

(د) ينبغي أن تدعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء العمل الذي يقوم به حالياً الاتحاد الأفريقي لإيجاد موارد بديلة للتمويل وذلك من أجل تمويل برامج التكامل وترجمتها إلى حقيقة؛ وعلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي لم تبدأ في النظر في تأسيس موارد التمويل البديلة الخاصة بها أن تقوم بذلك.